بين ان يكون آل معاقبة للضمير فيجوز نحو مالك والضرب خالدا
المسيء اي انك وضربك خالدا وان لا يكون كذلك فيمتنع نحو
عجبت من الضرب زيدا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة
قال ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح وفي العمل ايضا
حالة كونه مفعولا مطلقا لم ينب في ان تقديره بأن والفعل
وبحاول الفعل متعذر فالعمل للفعل الظاهر كما في قولك
ضربت ضربا زيدا او المقدر كما في قولك ضربا زيدا
في جواب من قال لك كم ضربت كما عن الفعل الذي التزم
حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالعمل للفعل في رأي بناء
على ان الاصل في العمل له وان لم يتحول عنه الى ما لحذف والعمل له
اي للمصدر النائب في الصحيح وهو مذهب سيبويه والاخفش
في المصدر نيابتهما وكونه مفعولا مطلقا بدلا عن الفعل وكونه
وكونه بدلا عنه بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع
بين البدل والمبدل منه وهذا كما قالوا في مثل زيد
في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه
ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر
فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث

عن الفعل

فان ناب

قام

361

قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا وهو مفعول
مطلق ثم هنا تنبيه وهو ان نيابة المصدر عن الفعل
المحذوف هل هي من الامور القياسية او النقل اكثر
النحاة عن سيبويه ان ذلك غير مقيس بل يقتصر
فيه على ما سمع فلا يتعدى وقال ابن مالك ينقاس
في الامر كقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب
بمعنى اندل يا زريق المال اي اختلسه والدعاء
كقوله يا قابل التوب غفرانا مآثما والاستفهام كقوله
أعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام
المخلس العلاقة الحب والافنان النواحي والثغام
بفتح المثلثة وعين معجمة نبت ابيض والمخلس
المختلط الرطب باليابس والتوبيخ لغير استفهام
كقوله وفاقا بني الاهواء والغي والوني ولانساء
نحو حمدا لله والوعيد كقوله قالت نعم وبلوغا غاية
ومني وقال بعض المغاربة ينقاس في الامر والاستفهام
فقط ولكونه اي ولكون المصدر يقبل التثنية
والجمع باعتبار ارادة النوع والعدد بخلاف الفعل

الغي
بيراه

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University